الدرس الثامن :

إعراب الفعل (8)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تعرفنا فيما سبق على حالة المضارع في الرفع ، وحالته في النصب ، ثم انتقلنا إلى التعرف على حالته في الجزم ، فدرسنا جزمه في جواب الطلب ، وانتقلنا إلى جزمه بعوامل الجزم فعرفنا الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا ، وهي لا الطلبية ، ولام الطلب ، ولم ، ولما ، وانتقلنا إلى الحديث عن الأدوات التي تجزم فعلين ، وهي إحدى عشرة أداة ، وعرفنا حقيقتها أهي حروف أم أسماء ، وعرفنا معانيها التي وضعت لها ، وعرفنا أنواع الأسماء منها من جهة استعمالها ظرفًا ، وعرفنا خلاف النحويين حول الجزم بـ(إذا) و(كيف) و(لو) ، وفي هذا الدرس نستكمل حديث هذه الأدوات ، فنقول ، وبالله التوفيق :

ما تطلبه أدوات الشرط الجازمة[1]

قد عبر عن ذلك ابن مالك في الألفية بقوله :

فعلين يقتضين شرط قدما ... يتلو الجزاءُ وجوابا وسما

أي أن أدوات الشرط الإحدى عشرة التي تقدم ذكرها كل واحدة منها تقتضي أي تطلب جملتين : إحداهما وهي المقدمة تسمى شرطًا ، والثانية وهي المتأخرة تسمى جوابًا وجزاء ، ويدل على هذا التفسير قوله في التسهيل : (وكلها تقتضي

(1) انظر التصريح 2/ 248 وما بعدها ، والأشموني 4/ 14 وما بعدها .

جملتين) وإنما قال هنا (فعلين) لأمرين :

الأول : تنبيه السامع على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين نحو : إن تنصتْ إلى الشرح تفهم ، ومن يفعلْ خيرا يلق ثوابه ، لكن ذلك لا يلزم في الجزاء لأنه قد يأتي جملة اسمية كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

الثاني : أن التعبير بـ(جملتين) قد يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية ، وهذا لا يكون أبدًا .

وإنما سمى الأول شرطا لتعليق الحكم عليه ، كما في تعليق الفهم على الإنصات ، بمعنى أن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله شرطا لتحقق مدلول ما بعده ، ويعتبر وقوعه شرطا لوقوع ما بعده .

وإنما سمي الثاني جوابًا لأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال ، فلكونه لازما عن الأول أشبه الجواب اللازم عن السؤال ، ويسمى الثاني أيضًا جزاء ؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط ، فلكونه مرتبًا على حصول الأول أشبه الجزاء المرتب على الفعل ثوابًا أو عقابًا .

ما يجب أن يكون عليه فعل الشرط :

يجب أن يكون فعل الشرط مضارعًا بشروط ثلاثة أو ماضيًا بشروط أربعة فشروط المضارع الواقع شرطًا هي : (1) أن لا يكون طلبيًا ، (2) أن لا يكون ذا تنفيس ، (3) أن يكون إما مثبتًا وإما منفيًا بلا أو لم ، ومثال المستوفي للشروط : إن تجتهدْ تنجحْ ، وإن لا تهملْ في عملك تحمدْ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .

وشروط الماضي الواقع شرطا هي : (1) أن لا يكون طلبيًا ، (2) أن لا يكون جامدًا ، (3) أن لا تسبقه قد ، (4) أن لا يسبقه حرف نفي ، ومثال المستوفي للشروط : إن زارني علي أكرمته .

وإنما اشترط في فعل الشرط أن لا يكون طلبيًا ، لأن فعل الطلب مطلوب حصوله ، وذلك ينافي التعليق في الشرط الذي يتطلب أن يكون الشرط غير محقق الوقوع ، بل يجوز وقوعه أو عدم وقوعه ، وإنما اشترط في المضارع أن لا يكون ذا تنفيس ، وفي الماضي أن لا يسبق بقد ولا حرف نفي لشدة طلب الأداة للفعل ، فلا يجوز الفصل بينها وبينه ، وقد اغتفر في المضارع فصله عن الأداة بـ(لا) النافية ؛ لأنها يغتفر الفصل بها بين المضارع وناصبه ، فاغتفر الفصل بها في الجزم مثله ، واغتفر معه الفصل بـ(لم) لأن (لم) لم تعد فاصلاً لكونها حرفًا بسيطًا قوي التأثير في المضارع يجزمه ويقلب زمنه وينفي معناه فاعتبر كالجزء منه .

وإنما اشترط في الماضي أن لا يكون جامدًا لأن تأثير أداة الشرط في فعل الشرط بتحويله لمعنى الاستقبال نوع من التصرف يتناقض مع وضعه على صفة الجمود .

ما يجب أن يكون عليه الجواب والجزاء :

قد يكون الجواب أو الجزاء فعلاً مضارعًا كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ وقد يكون فعلاً ماضيًا كقولهم : من جد وجد ومن زرع حصد ، وقد يكون جملة فعلية مقرونة بالفاء كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ... ﴾ وقد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ ﴾ أو جملة اسمية مقرونة بـ(إذا) الفجائية كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ فهذه خمسة صور لجواب الشرط غير الامتناعي .

شروط الجواب :

وفي جميع هذه الأحوال لابد أن يستوفي الجواب ثلاثة شروط :

• **الشرط الأول :** أن يفيد معنى غير المعنى المستفاد من الشرط ، فلا يصح نحو : إن تجتهد تجتهد ، ولا نحو : من يجتهد يجتهد ، لأن الجواب لم يفد معنى غير ما يستفاد من الشرط ، واتحاد الشرط والجواب يخالف قاعدة الشرط

والجزاء التي تقتضي تغايرهما لأن الشرط في الحقيقة سبب للجزاء ، والجزاء مسبب عنه ، والسبب غير المسبب ، فإن اتحد الشرط والجواب لفظًا ، وكان مع ذلك غرض معنوي يتوخى من ذلك جاز اتحادهما ؛ لأن هذا الغرض المعنوي يؤدي إلى تغايرهما في المعنى ، وذلك كما جاء في قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : **(فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)** . فالغرض المعنوي المراد هنا ترتيب قبول الهجرة وثوابها على الإخلاص في فعلها ، وذلك أدى إلى تغاير معنوي بين الشرط والجواب ؛ لأن المعنى في هذا الغرض : (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله تقربًا وإخلاصًا فهجرته إلى الله ورسوله قبولاً وثوابًا) فالشرط فيه كناية عن الإخلاص ، والجواب فيه كناية عن القبول ، على أن بعض النحويين يذهب إلى أن جواب الشرط في الحديث محذوف لدلالة ما ذكر عليه ، والتقدير : فله ثواب الهجرة إلى الله ورسوله ، والمذكور في الحديث دليل على هذا الجواب ، لأنه مستلزم له ، فهو من إقامة السبب مقام المسبب .

• **الشرط الثاني** : أن يتأخر عن الشرط ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا الشرط بقوله : (يتلو الجزاءُ) قال المرادي : (فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول[1]) والخلاف الذي ذكره يدور حول نحو قولنا : أكرمُك إن زرتني ، حيث تقدم على أداة الشرط (إن) شبيه بالجواب وهو (أكرمُك) والصحيح من القولين هو أن (أكرمك) دليل الجواب ، وليس هو الجواب ؛ لأن حق الجواب أن لا يتقدم ؛ لأنه مترتب على الشرط ، ومتوقف عليه ، ومسبب عنه ، فرتبته أن يتأخر عنه لا أن يتقدم عليه .

ويلزم من اشتراط تأخر الجواب عن الشرط أن لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ، فلا يجوز عند جمهور النحويين : محمدًا إن أكرمتني أكُرمْ ، على أن

(1) توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1277 .

الأصل : إن أكرمتني أكْرمْ محمدًا ، وقد أجاز ذلك الكسائي ، ورد إجازته أبو حيان وقال : (تحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب[1]) ، وإذا كان الجواب مرفوعًا نحو : (خيرا إن أتيتني تصيبُ) جاز عند الجميع تقدم معموله كما في المثال ، وسبب ذلك أن المرفوع ليس بجواب على الحقيقة ، وإنما هو دليل الجواب وفي نية التقديم ، وكأنه قيل : تصيب خيرا إن أتيتني ، والجواب محذوف للدلالة عليه .

• **الشرط الثالث في الجواب** : أن يكون معناه مستقبلاً كما تقدمت أمثلته ، وذهب ابن مالك تبعًا للجزولي إلى أن الفعل الماضي المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يجوز أن يقع جوابًا للشرط ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ أي : فقد صدقت ، وهذا الفعل ماض لفظًا ومعنى ، ووصف ذلك أبو حيان بأنه مستحيل من جهة أن الشرط يتوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن ، وذلك محال ، ثم ذهب إلى تأويل ما ورد من ذلك على حذف الجواب ، أي : إن يسرق فتأسٍّ فقد سرق أخ له من قبل ، وإن كان قميصه قد من قبل فعاقبه ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ أي : فتسلَّ فقد كذبت ، قال : (وسمي المذكور جوابًا لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفًا[2]) .

وفي توجيه ذلك ونحوه ذهب ابن الحاجب إلى أن الجزاء قسمان : أحدهما : أن يكون مضمونه مسببًا عن مضمون الشرط : نحو : إن جئتني أكرمتك ، والثاني : أن لا يكون مضمون الجزاء مسببًا عن مضمون الشرط وإنما يكون الإخبار به مسببًا نحو : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس ، والمعنى : إن اعتددت عليَّ بإكرامك

(1) انظر حاشية الصبان على الأشموني 4/ 16 .

(2) المصدر السابق .

إياي فأنا أيضًا اعتد عليك بإكرامي إياك ، وعلى هذا الذي ذكره يكون الجواب مستقبلاً في معناه ، ويكون الفعل المقرون بالفاء وقد جواب الشرط كما ذكر الجزولي وابن مالك ، ولا يكون الجواب محذوفًا كما ذكر أبو حيان .

الخلاف النحوي حول جازم جواب الشرط :

اختلف النحويون حول عامل الجزم في جواب الشرط على خمسة أقوال :

القول الأول : أن أداة الشرط جازمة للجواب كما أنها جازمة للشرط ، وهذا مذهب المحققين من البصريين ، وإليه ذهب السيرافي ، واختاره ابن عصفور وغيره ، ووجهه أن أداة الشرط اقتضت الفعلين اقتضاء واحدا ، وربطت الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة ، فهي مثل إن وظن وأخواتهما ، فعملت في الجزأين لاقتضائها لهما ، وقد أشار ابن مالك إلى اختياره بقوله : (فعلين يقتضين) .

واعترض هذا القول بأمرين : **الأول :** أن الجازم كالجار في اختصاصه بنوع وعمله فيه ، فلا يعمل في شيئين كما أن الجار كذلك . **والثاني :** أنه ليس في اللغة ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ، وأجيب عنه بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم ، وأرى .

القول الثاني : أن الجازم للجواب هو أداة الشرط وفعل الشرط معا كما قيل : إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، وهذا مذهب الخليل كما يفهم من قول سيبويه : (وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتك فـ(آتك) انجزمت بـ(إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلت : (ائتني آتك)[1] ، وإليه ذهب المبرد في المقتضب[2] ، وابن جني في اللمع حيث قال : (تقول : إن تقم أُقُمْ تجزم

(1) الكتاب 3/ 63 .

(2) 2/ 49 .

(تقم) بـ(إن) وتجزم (أقم) بـ(إن تقم) جميعًا[1]) وحجة أصحاب هذا القول : أن حرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين ، وقد جزم فعل الشرط ، فلا يجزم الجواب إلا بانضمام فعل الشرط إليه في العمل والتأثير .

وقد رد هذا القول بأن حرف الشرط لا يقاس على حرف الجر لتخالفهما ، وبأن عمل الفعل الجزم مستغرب ، وبأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف .

القول الثالث : أن جازم الجواب هو فعل الشرط ، وهذا القول نسب إلى الأخفش ، وهو ظاهر قول سيبويه : (اعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله[2]) وهو اختيار ابن مالك في التسهيل وشرحه ، قال في التسهيل : (وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ولا بهما ، ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك) . وقال في شرحه : (وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط تعين كونه مجزومًا بفعله لاقتضائه إياه بما أحدث فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا يؤول قول سيبويه : (واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويجزم الجواب بما قبله) لأن ترك تأويله يقتضي أن يكون للفاعل والمفعول حظ في جزم الجواب ، وذلك لا يصح اتفاقًا..[3]) .

وقد رد بعض النحويين هذا القول بأن عمل الفعل الجزم مستغرب .

القول الرابع : أن الشرط والجواب تجازما أي جزم كل منهما الآخر ، كقول الكوفيين في المبتدأ أو الخبر : إنهما ترافعا . وهذا القول ذكره المصرح وقال : (نقله ابن جني عن الأخفش)[4] .

وهذا مردود بأن عمل الفعل الجزم مستغرب في اللغة .

---

(1) اللمع ص193 .

(2) الكتاب 3/ 62 .

(3) شرح التسهيل لابن مالك 4/ 79 .

(4) التصريح 2/ 248 .

القول الخامس : أن الجواب مجزوم بالمجاورة لكونه جاور الشرط المجزوم ، وهذا قول الكوفيين .

وهو مردود بأن الجواب قد ينجزم ولا يكون الشرط مجزومًا ، وقد يكون بين الشرط والجواب معمولات فاصلة ، فلا يكون بينهما تجاور .

صور مجيء الشرط والجزاء فعلين :

يقول ابن مالك في بيان تلك الصور :

وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين

ومعنى ذلك أن الشرط والجزاء لا يشترط فيهما أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة يكونان مضارعين ، وتارة يكونان ماضيين ، وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا أو العكس ، أي : الشرط مضارع والجواب ماض ، وهذه أربع صور فيما يلي بيانها :

الصورة الأولى : أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلا مضارعًا ، وهذه الصورة هي أصل الشرط والجزاء ، وهي أحسن صوره لأن مبناه ترتب شيء في المستقبل على حصول شيء بعد زمن التكلم ، ولأن تأثير العامل يظهر في الفعلين كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ .

الصورة الثانية : أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلاً ماضيًا كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ وهذه الصورة تلي الأولى في الحسن ، للمشاكلة بين الفعلين في عدم تأثير العامل فيهما ، والفعلان الماضيان في هذه الصورة في محل جزم ؛ لأن أداة الشرط تقلب الماضي سواء أكان شرطًا أو جزاء للاستقبال ، فمن ثم تستحق التأثير في محله حيث تعذر تأثيرها في لفظه ، والماضي في هذه الصورة ماض في لفظه دون معناه سواء أكان بلفظ (كان) أم بلفظ فعل غير كان على الأصح بدليل نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ... ﴾ الآية ، وزعم المبرد وتبعه الرضي أن (كان) في الشرط تبقى على المضي لقوتها في هذا المعنى ، وحملا على ذلك قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) وأجاب الجمهور بأن المعنى :

إن تبين في المستقبل أني كنت قلته في الماضي ، فالماضي في الآية مؤول بالمستقبل كما حمل على ذلك بيت الفرزدق :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

أى أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضي .

الصورة الثالثة : أن يكون الشرط والجزاء متخالفين ، والشرط ماض والجزاء مضارع ، وهذه تلي الصورة الثانية في الحسن والقبول ؛ لأن فيها خروجًا من الأضعف إلى الأقوى ، أي من عدم التأثير في فعل الشرط إلى التأثير في فعل الجزاء كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ ، ويرى بعض النحويين وجها آخر للحسن في الآية ، وهو أن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع ، فكأنه قيل : من يرد نزد ، وليس هذا مثل قول القائل : إن زرتني أكرمْك .

الصورة الرابعة : أن يكونا متخالفين ، والشرط مضارع والجزاء ماض ، واستعمال هذه الصورة قليل ؛ لأن فيها خروجًا من الأقوي إلى الأضعف ، فهي بمنزلة تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه ، ولهذا خصه الجمهور بضرورة الشعر كما في قول أبي زبيد الطائي :

من يكدْني بسيئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

والشجا : ما ينشبُ في الحلق من عظم وغيره ، وكما في قول قعنب بن أم صاحب :

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

وقول الآخر :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداءِ إرهابًا

وذهب الفراء ومن تبعه ، ومنهم ابن مالك والأشموني إلى جواز استعمال هذه الصورة في الاختيار ، ومن شواهدها قولُ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له) رواه البخاري عن أبي هريرة ـ رضي

الله عنه ـ وقول أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ : (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ لأن الفعل (ظلت) ماض ، وهو معطوف على الجواب وهو (ننزل) فيكون جوابًا لأن تابع الجواب جواب ، وجمهور النحويين لا يسلمون ذلك ويقولون : إن الحديث تجوز روايته بالمعنى ، فليس نصا في الدليل ، والآية لا دليل فيها لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

حكم رفع المضارع الواقع جوابًا لأداة شرط جازمة[1] :

يقول ابن مالك ملخصًا ذلك الحكم :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

ومعنى قوله هذا أن حكم رفعه يتوقف على نوع الشرط ، فلدينا صورتان لكل حكمها ، وفيما يلي بيان ذلك :

الصورة الأولى : إذا كان فعل الشرط ماضيًا لفظًا أو معنى جاز رفع المضارع الواقع جوابًا له ، وهذا الرفع حسن ، وهذا معناه جواز جزمه أيضًا ، وجزمه أحسن لأنه الأصل ، ومن شواهد الرفع قول زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

والمسغبة : المجاعة ، ومثله قول الآخر :

ولا بالذي إن بان عنه حبيبه يقول ويخفي الصبر إني لجازع

آراء النحويين في توجيه رفع المضارع بعد الشرط الماضي :

في هذا التوجيه ثلاثة آراء :

أولهما : رأي سيبويه وهو أن المرفوع وهو الفعل (يقول) في البيتين ليس جوابًا للشرط بل هو دليل الجواب ، وفي نية التقديم ، والأصل : يقول : لا غائب

(1) انظر التصريح 2/ 249 ، والأشموني 4/ 17 وما بعدها .

مالي ولا حرم إن أتاه خليل يوم مسغبة ، وعلى هذا يكون مستأنفًا ، ولا يجوز جزم ما عطف عليه ، ولذلك رفع الفعل (يخفي) في البيت الثاني ، ولكن يجوز أن يفسر ناصبًا لمعمول قبل أداة الشرط نحو : محمدا إن زارني أكرمُه ، وهذا الرأي هو أقرب الآراء إلى القبول .

الثاني : رأي الكوفيين والمبرد وهو أن رفع المضارع في ذلك على تقدير الفاء داخلة على مبتدأ محذوف خبره الفعل المضارع المرفوع ، والتقدير : إن أتاه خليل فهو يقول ، فالجواب هنا جملة ، والمضارع المرفوع جزء منها ، وعلى ذلك يجوز أن يعطف فعل بالجزم على محل الجملة ، ولا يجوز أن يفسر المضارع عاملاً فيما قبل الأداة ؛ لأن ما بعد فاء الجواب لا يتسلط على شيء قبلها فلا يفسر عاملاً فيه .

الثالث : أن المرفوع ليس على نية التقديم كما في رأي سيبويه ، ولا على تقدير الفاء كما في رأي الكوفيين والمبرد ، بل هو جواب الشرط مرفوع ، ولم تعمل فيه أداة الشرط الجزم لضعفها ، لأنها لما لم يظهر لها تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيًا ضعفت عن العمل في الجواب ، وقد اختار ذلك الرأي المصرح مصرحًا بأن الأداة إذا لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيًا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بُعده ، وإذا كان المرفوع هو الجواب فلا يجوز جزم ما يعطف عليه ؛ لأنه لا تأثير للأداة فيه بالجزم ، كما لا يجوز أن يفسر عاملاً فيما قبل الأداة ؛ لأن رتبته التأخير .

الصورة الثانية : إذا كان فعل الشرط مضارعًا غير منفي بلم (أي : مستقبل لفظًا ومعنى) كان رفع المضارع الواقع جزاءً له ضعيفًا ؛ لأن الأداة إذا عملت في الشرط الجزم فالقياس أن تعمل في الجواب ، فإذا جاء الجواب مرفوعًا كان ذلك بمنزلة تهيئة العامل للعمل ثم قطعِه عنه ، وهو أمر مستهجن ، ومن شواهد هذه الصورة قول جرير بن عبد الله البجلي :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرع إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

فقلت تحمل فوق طوقك إنـها مطبعـة مـن يأتـها لا يضيرُهـا

وعليها قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ برفع الكافين ، وقد خص بعض النحويين هـذه الصـورة بضـرورة الشعـر ، إلا أن هذه القراءة تمنع ذلك ، وقد تحسن هذه الصورة وتقبل إذا كانت أداة الشرط (إن) وتقدم عليها ما يطلبه الجزاء نحو : طعامَنا إن تزرْنا تأكلُ ، وتقديره : تأكلُ طعامنـا إن تزرْنا ، فالمرفوع وهو (تأكل) دليل الجواب ، وليس جوابا ، والدليل على ذلك أمران : **الأول** : أن (إن) أم أدوات الشرط الجازمة وأقواها تأثيرًا ، ولو كان (تأكل) جوابًا لها لجزمته ، **والثاني** : تقدم معمول المرفوع ، فلو كان جوابًا ما تقدم معموله ؛ لأن معمول الجواب من تمام الجواب ، فلا يتقدم على (إن) كما لا يتقدم الجواب .

آراء النحويين في توجيه رفع المضارع بعد الشرط المضارع :

في هذا التوجيه ثلاثة آراء :

أولها : رأي المبرد وهو أنه على تقديـر الفـاء كمـا كـان فـي المرفـوع بعـد الشرط الماضي ، فالتقدير عنده في البيت الأول : فـأنت تصـرع ، وفـي البيـت الثاني : فهو لا يضيرها .

ثانيها : رأي سيبويه وهو أنه يجوز أن يكون على تقدير الفاء كما ذهـب إليـه المبرد ، وأن يكون على نية التقديم كما في المرفوع بعد الماضي ، فـإن تقـدم أداة الشرط ما يمكن أن يطلب الجواب كما في البيت الأول فالأولى تخريجه على نيـة التقديم ليكون بجوار ما يطلبه ، وإن لم يتقدم مـا يطلبـه فـالأولى تخريجـه علـى تقدير الفاء كما في البيت الثاني .

الثالث : التفرقة بين ما إذا كانت الأداة حرف شرط كما فـي البيـت الأول أو اسم شرط كما في البيت الثاني ، فإن كانت الأداة حرف شرط وجب حمله علـى التقديم والتأخير ، فالأصل : إنك تصرعُ إن يصرع أخوك ، وفي هذه الحالة يقـدر جواب لحرف الشرط يظهر فيه تأثير الحرف وفاء بحقه في العمل .

وإن كانت الأداة اسم شرط وجب حمله على إضمار الفاء ، فيكون (لا يضيرها) في البيت خبرًا لمبتدأ محذوف مع الفاء ، والتقدير : فهو لا يضيرها ، والجملة جواب الشرط ؛ لأن طلب الأداة لجزم الجواب هنا ضعيف بسبب عروض الشرطية في اسم الشرط ، فيكتفي معه بأن يجاب بالجملة التي لا يظهر فيها الجزم .

متى يقترن جواب الشرط بالفاء[1] ؟

أجاب عن ذلك ابن مالك بقوله :

واقرن بفاحتما جوابا لـو جعـل شرطا لـ(إن) وغيرها لم ينجعل

قال المرادي : (أصل جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا لجعله شرطًا ، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضيًا متصرفًا مجردًا من قد وغيرها أو مضارعًا مجردًا أو منفيًا بلا أو لم[2]) .

ومعنى قول ابن مالك : أنه يجب قرن جواب الشرط بالفاء إذا كان لا يصلح شرطًا لـ(إن) أو إحدى أخواتها من أدوات الشرط ، وإنما وجب قرنه حينئذ بالفاء ليعلم الارتباط ؛ لأن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال بأداة الشرط ـ بأن يقع شرطًا ـ أحق بأن لا يصلح له مع الانفصال عنها ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط ، وإنما اختيرت الفاء للربط لما فيها من معنى السببية والتعقيب ، والجزاء مسبب عن الشرط ويجيء عقبه ، وهذه الفاء في الأصل فاء السبب التي تعطف الجمل لإفادة السببية نحو : يقوم محمد فيقوم أخوه ، ثم تعينت هنا للربط ، وليست للتشريك في الإعراب وإلا لجزم ما بعدها إن كان مضارعًا ، ولا للتشريك في المعني وإلا انقلب الجواب شرطًا ، فلم تعد عاطفة في هذا الموضع بل هي كالفاء في نحو : أحسن خالد إليك فأحسن إليه ؛ إذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر ، والراجح أنه لا يجوز .

---

(1) انظر التصريح 2/ 249 وما بعدها ، والأشموني 4/ 19 وما بعدها .

(2) توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1281 .

وقد يكون اقتران جواب الشرط بالفاء جائزًا ، وذلك في الجواب الذي يصح جعله شرطًا ، والأكثر خلوه من الفاء ، وإذا اقترن بها وكان ماضيًا فهو الجواب كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ وإذا كان مضارعًا كان خبرًا لمبتدأ محذوف ، ويكون الجواب جملة اسمية ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا ﴾ فالتقدير في الآية : فهو لا يخاف .

وقد قسم المرادي الفعل الماضي الواقع جوابًا من جهة جواز اقترانه بالفاء إلى ثلاثة أضرب :

ـ ضرب لا يجوز اقترانه بها ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ، ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو : إن قام زيد قام عمرو .

ـ وضرب يجب اقترانه بها ، وهو ما كان ماضيًا لفظًا ومعنى ومعه قد مقدرة نحو : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾

ـ وضرب يجوز اقترانه بها ، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ .

أنواع الجواب الواجب اقترانها بالفاء :

قال المرادي : (إذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء .. وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونًا بالسين أو سوف أو قد أو منفيًا بـ(ما) أو لن أو إن ، أو يكون قسمًا أو مقرونًا برب ، فهذه الأجوبة تلزمها الفاء لأنها لا يصلح جعلها شرطًا[1]) وأكثر النحويين يذكر سبعة مواضع يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، ونظمها بعضهم في قوله :

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد وبالتنفيس

وفيما يلي تفصيلها :

الموضع الأول : أن يكون الجواب جملة اسمية كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ

(1) توضيح المقاصد والمسالك 2/ 1282 .

يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فـ(هو) مبتدأ و(قدير) خبره ، وهذه الجملة لا تصلح أن تقع شرطًا لعدم وجود شرط فيها ، فوجب قرنها بالفاء ليعلم ارتباطها بما قبلها .

الموضع الثاني : أن يكون الجواب جملة طلبية كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ ومعنى طلبية مبدوءة بطلب ، وذلك يشمل الأمر كما في الآية ، والنهي كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا ﴾ في قراءة ابن كثير : (فلا يخفْ) ، ومثل الأمر والنهي : الدعاء ولو بصيغة الخبر نحو : إن تكرمني فغفر الله لك ، وكذلك الاستفهام نحو : من يرض الله ورسوله فهل يلومه أحد ؟ والعرض نحو : إن قدمت بلدتنا فألا تنزل عندنا ، والتحضيض نحو : من يرد النجاح فهلا يجتهد ، والتمني نحو : إن مرض زيد فليته يقيم معنا ، والترجي نحو : إن تاجر زيد فلعله يربح .

هذا وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ فما بعد الفاء جملة اسمية لأن صدرها اسم وهو (من) اسم الاستفهام ، وطلبية لأن (من) فيها استفهامية ، والاستفهام من أنواع الطلب ، و(من) مبتدأ ، والموصول خبره .

وإذا كان الجواب مصدرا بهمزة استفهام لم تدخل الفاء سابقة على الهمزة بل تتقدم عليها الهمزة كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ وخصت الهمزة بذلك دون أخواتها كهل وغيرها لعراقتها في الاستفهام وقوة صدارتها ، وقد لا يؤتى مع الهمزة بالفاء أصلاً كما في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ وربما عومل غير الهمزة معاملتها في ذلك فلا يؤتى معه بالفاء كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

الموضع الثالث : أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها جامد كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ .

الموضع الرابع : أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها منفي بـ(ما) كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾ ومثل (ما) (إن) نحو : إن تقم فإن أقومُ .

الموضع الخامس : أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بـ (لن) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾

الموضع السادس : أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بـ(قد) كقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

الموضع السابع : أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بحرف التنفيس وهو السين أو سوف مثال الأول قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

وقد تقدم أن الجواب إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنى وجب اقترانه بالفاء كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ وذكرنا هناك أن (قد) مقدرة معه ، وذلك لتقريبه من الحال الذي هو أقرب إلى الاستقبال من الماضي ، وإنما وجبت الفاء في ذلك لعدم تأثير حرف الشرط فيه بالجزم ، والجزم هو الأصل في الربط ، فاستعيض عنه بالفاء ، وقيل : لأنه لا يصلح شرطًا لتقدير (قد) معه .

وتقدم في كلام المرادي موضعان آخران :

الأول : أن يكون الجواب قسما نحو : إن زرتني فوالله لا أعتبُ عليك .

الثاني : أن يكون الجواب مقرونًا بربّ وهي حرف له الصدر نحو : إن تكرمني فرب أخ لي يكافؤك .

متى يجوز اقتران الجواب الماضي المتصرف بالفاء ومتى يمتنع ؟

إذا وقع الفعل الماضي جوابًا للشرط ، وكان متصرفًا مجردًا من (قد) وغيرها ، فإن كان ماضيًا لفظًا ومعنى وجب اقترانه بالفاء وقدرت معه (قد) كما

سبق ، وإن كان مستقبل المعنى فإن لم يقصد به وعد أو وعيد فلا يجوز اقترانه بالفاء ، وذلك لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فلم يحتج إلى رابط ، وذلك مثل : إن حضر محمد حضر أخوه ، وإن قصد به وعد أو وعيد جاز اقترانه بالفاء كما في الآية : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ فهذا الفعل (كبت) من جهة كونه صالحًا لأنه يقع شرطًا لم تجب فيه الفاء ، ومن جهة كونه وعيدًا حَسُن أن يقدر ماضي المعنى ، وأن يعامل معاملة الماضي حقيقة فيقرن بالفاء .

هل يقترن المضارع الصالح لأن يقع شرطًا بالفاء ؟

الأصل في ذلك أن هذا المضارع لا يحتاج إلى فاء تربطه بأداة الشرط ؛ لأنه يقبل الجزم الذي هو الأصل في الربط ، وقد جاءت في اللغة شواهد اقترن فيها هذا المضارع بالفاء ورفع ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا ﴾ والمحققون على أن المضارع وفاعله في ذلك خبر لمبتدأ محذوف ، وأن الجواب جملة اسمية ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجُزِمَ الفعل ، لكن العرب يلتزمون رفع المضارع بعد هذه الفاء فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به ، والجواب جملة اسمية فاقترانه بالفاء واجب .

هل يجوز حذف الفاء التي تربط الجواب بالشرط ؟

مذهب الجمهور أن الفاء الرابطة يجوز حذفها في ضرورة الشعر وفي نادر من النثر ، ومن شواهد حذفها في الشعر قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

والأصل : (فالله يشكرها) لكون الجواب جملة اسمية ، ومن ذلك قول الآخر :

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادمًا

والأصل : فسيلفى ؛ لأن الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بحرف التنفيس ،

ومن نادر حذفها في النثر قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة : (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) أخرجه البخاري ، والأصل فيه : وإن لا يأت فاستمتع بها ؛ لأن الجواب جملة طلبية .

وقد جاء حذف الفاء الرابطة مع المبتدأ في قول الشاعر :

بني ثعل لا تنكعُوا العنز شُربـها بني ثعل من ينكَع العـنز ظـالمُ

والأصل فيه : فهو ظالم ، ومعنى . لا تنكحوا : لا تمنعوا .

هذا ويروى عن المبرد أنه يجيز حذف الفاء في الاختيار ، ويروى عنه أيضًا أنه يمنع حذفها مطلقًا أي في الشعر وغيره ، والصحيح أنه يجيز حذف الفاء في الشعر على ضعف ، ولا يجيز ذلك في النثر .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن أداة الشرط تقتضي فعلين هما : فعل الشرط والجواب أو الجزاء ، وأن فعل الشرط يجب أن يكون مضارعًا بثلاثة شروط أو ماضيًا بأربعة شروط ، وأن الجواب أو الجزاء يجب أن يستوفي ثلاثة شروط .

2- أن النحويين يختلفون حول عامل الجزم في جواب الشرط على خمسة أقوال أرجحها أن جازمه هو الأداة .

3- أن مجيء الشرط والجزاء فعلين له أربع صور ، وأن المضارع الواقع جوابًا لأداة شرط جازمة يأتي مرفوعًا في صورتين هو حسن في إحداهما وضعيف في الأخرى ، وللعلماء أوجه في توجيهه .

4- أن جواب الشرط يجب اقترانه بالفاء إذا كان لا يصلح شرطًا ، ولذلك صور ، وإذا كان فعلاً ماضيًا فقد يجب اقترانه بها ، وقد يمتنع ، وقد يجوز ، وأن الفاء الرابطة قد تحذف .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: لم سمي كل من الشرط والجواب باسمه ؟ وما الذي يجب أن يكـون عليـه فعل الشرط . مثل لما تذكر .

س2: ما الصور التي يكون عليها جواب الشرط ؟ وما الشروط التي تشترط فيـه . وضح ما تقول بالأمثلة .

س3: يختلف النحويون حول عامل الجزم في جواب الشرط . وضح أقوالهم فـي ذلك ، وما وجه إليها من اعتراض .

س4: لمجيء الشرط والجزاء فعلين أربع صور . اذكرها مع التمثيل ، وبين درجـة كل منها في الحسن القبول .

س5: ما حكم رفع المضارع الواقع جوابًا لأداة شرط جازمة ؟ وما مذاهب النحويين في توجيه رفعه ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل .

س6: متى لا يحتاج جواب الشرط إلى الفاء الرابطة ؟ وما أنواع الجواب الواجب اقترانها بها ؟ وضح إجابتك بالأمثلة .

س7: إذا وقع الفعل الماضي المتصرف جوابًا للشرط . فما حكم اقترانـه بالفـاء ؟ مثل لما تذكر .

س8: هل يقترن المضارع الذي يصلح شرطًا بالفاء ؟ وهل يجوز حذف الفاء الرابطة ؟ فصل القول في ذلك ومثل .